البحوث

سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

د. فتحي العفيفي
الزقازيق - جمهورية مصر العربية

مقدمة:

ما يزال الفكر الإستراتيجي العربي يدور في مركزية التهديد الإسرائيلي وشموليته للعالم العربي بأقطاره المختلفة، وتنهض هذه الصياغة الإستراتيجية على أساس موضوعي قوي، دعائمه الوجود الصهيوني العسكري التوسعي وتهديده للقيم الثقافية الجوهرية، والرغبة الإسرائيلية المزمنة في فرض نوع من الهيمنة على المقدرات الاقتصادية والحياتية لهذه الأمة؛ كي لا تَقْوى على مواصلة الصراع ضمن اعتبارات الردع، والتحكم في المياه والزوايا الإستراتيجية، ورفض تقديم تنازلات حقيقية لعملية السلام المزعومة التي تترنح بين الحين والآخر على خلفية إستراتيجية الرعب الإسرائيلية " الخوف الأمني"، وهو معيار يشير بحد ذاته إلى ضآلة حجم الشرعية القانونية ومنسوبها للدولة العبرية، ولا ريب أن هذه الاستهلالة تمثل حقائق كامنة في الضمير العربي، تعبر عن نفسها بين الفينة والأخرى كلما دعت الضرورة إلى ذلك الاستدعاء، ومع أن الاستجابات العربية لذلك التحدي الإسرائيلي لم تكن كلها ناجحة أو إيجابية بحسب الظروف الموضوعية لكل مرحلة تاريخية إلا أنه من الواجب مواجهة ذلك التحدي والاستعداد له.

كانت الإستراتيجية الخليجية إزاء هذا المخاض الصعب المتعثر الذي رافق عملية الولادة التاريخية للنظام الإقليمي العربي، تمثل عامل ارتكاز في المعادلة الصراعية على المحور الإسرائيلي على أكثر من صعيد، فهي من ناحية لا يمكن أن تتخلى عن هويتها، أو تنسلخ من قوميتها الأممية، بل إن العبء الأكبر المترتب على توفير السيولة المادية اللازمة لتسليح دول المواجهة، والإنفاق العسكري كانت دول الخليج تخص بنصيب وافر منه، علاوة على أن الموجات المتلاحقة للعدوان العسكري الإسرائيلي قد أدت إلى تهتك النسيج الاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، وانشطاره إلى فرق وكتل سياسية تتنازعها الخلافات فيما بينها وبين بعضها أو كلها والحكومات بشأن أيديولوجية، وحدود، وجدوى المواجهة، إلى حد الاجتراء على المطالبة بنزع شرعية بعض الحكومات والأنظمة، ومن ثم يأتي التهديد غير المباشر لأمن الخليج.

ومع أن العقلية الإسرائيلية تدرك أهمية الخليج العربي بالنسبة إلى العمل الإستراتيجي المباشر للولايات المتحدة. إلا أن منظريها لم يغفلوا يومًا أهمية هذه المنطقة ودورها في إحداث التوازن الإستراتيجي لصالح المجموعة العربية، وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على البعد الخليجي في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك ضمن عملية التسوية الجارية التي تحاول تهدئة الموقف الصراعي، على الرغم من ترنحها وما يحيط بها من شكوك وإرباكات أفقدتها القيمة الإستراتيجية.

منسوب التعاطي السعودي مع النزاع في مراحله الأولى (١٩٤٥ - ١٩٦٧م):

كانت المصالح النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي قد بدأت العمل رسميًا في نوفمبر ١٩٢٧م عن طريق

شركة GULF التي نجحت في شراء حق الامتياز للتنقيب عن النفط في البحرين، وبعد هذا التاريخ بست سنوات منح الملك عبد العزيز الامتياز للتنقيب عن النفط في بلاده إلى شركة كاليفورنيا الأمريكية في ٢٩ يوليو ١٩٣٣م، وهو الامتياز الذي ارتبط بجميع السياسات والإستراتيجيات التي صيغت للحفاظ على مثل هذا الرأسمال.

وفي أواخر الثلاثينات بعث الملك عبد العزيز آل سعود رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت عن طريق المفوضية الأمريكية في القاهرة، أكدت على حق العرب التاريخي في المطالبة بكامل فلسطين أكثر من اليهود، وأن سيل الهجرة اليهودية إلى المنطقة يهدد حقوق وممتلكات السكان العرب(١).

وفي ذلك الوقت المبكر الذي شغلت فيه الدول العربية في الخليج بمحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية وعلاقاتها الإقليمية التي لا تزال في طور التكوين، وكان أول اهتمام من هذا النوع هو ذلك الذي حدث في ١٤ فبراير ١٩٤٥م عندما التقى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت العاهل السعودي الملك عبد العزيز آل سعود على ظهر المدمرة الأمريكية "كوينسي" (QUINCY) الراسية في مياه البحيرات المرة شمال مدينة السويس، وقد جرى البحث في ثلاثة أمور، هي: النفط، ومسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والسياسة الأمريكية تجاه ادعاءات اليهود(٢).

(1) US Department Of State, Foreign Relations of The US, 1938. Washington DC. 1955, Vol II , pp. 994 -998.

(٢) د. محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق ١٩٨٤م، ص ٥٠٥.

- وكذلك: د. أحمد عامر: قمة البحيرات المرة الكبرى بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت وتوجهات السياسة الخارجية السعودية، ندوة العلاقات =

وقد وصف العاهل السعودي هذا اللقاء بأنه " الأبرز في حياته كلها"(٣)؛ إذ تعهد روزفلت بألا يتخذَ أي إجراء " معادٍ للعرب". والحقيقة أن هذه المباحثات المدونة بالوثائق الأمريكية تشكل بداية الاتصال الرسمي الخليجي بالنزاع العربي - الإسرائيلي، ومع أن روزفلت قد حرص على طمأنة العاهل السعودي بأن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على مراقبة العصابات الصهيونية، ومحاولة احتواء نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه لم يثبت بعد أنها قد اتخذت إجراءات رادعة في ذلك الوقت المبكر للحد من غلواء التطرف الصهيوني، كما أن عزمها لم يكن ليقوى على مثل هذا الإجراء، وإنما قد ساد في الاتجاه المضاد نحو المزيد من التأييد والدعم للمشروع الصهيوني.

تعهد روزفلت بألا يتخذَ أي إجراء معادٍ للعرب

كما التقى الملك عبد العزيز رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل في فندق بحيرة قارون " الأوبرج " في الفيوم بمصر في ١٧ فبراير ١٩٤٥م، ودار النقاش بخصوص قضية فلسطين المتفاقمة، وقد صدم العاهل السعودي باقتراح تشرشل عليه بأن يقوم بإقناع العرب بالوصول إلى تسوية مع اليهود ومضى الملك شوطًا أبعد من الرفض لمثل هذه السياسات موضحًا أن دعم الغرب للحركة الصهيونية ليس في صالحهم؛ لأن ذلك من شأنه المزيد من سفك الدماء وزعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، ومن ثم وقوع ضرر بالغ بمصالحهم

= المصرية - السعودية، القاهرة، جامعة الزقازيق ورابطة الجامعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، المجلد الأول، ص ١٢٩.

وكذلك جريدة الأهرام المصرية، العدد ٢١ فبراير ١٩٤٥م، إذ نشرت الجريدة على الصفحة الثالثة مباحثات الملك عبدالعزيز في مصر وتصريحات جلالته.

(٣) محمد عبدالجبار بك: لقاء الملك عبد العزيز بروزفلت وتشرشل وبعض النتائج المترتبة على ذلك، بحث منشور بمجلة الدارة، العدد الثالث، السنة ٢٥، ١٤٢٠ هـ، ص ١١٦.

هناك، وقد حمل مثل هذا التصور تشرشل على التصريح بأنه سيتعامل مع قضية فلسطين بحس من العدالة(٤).

على أي حال فقد قوبل إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م باستنكار ورفض شديدين في منطقة الخليج العربي كما في العالم العربي على اتساعه، واتخذ الملك عبد العزيز آل سعود إجراءات غاضبة ضد التأييد الأمريكي لهذا الإعلان، وأمر بتخفيض تعاونه الاقتصادي والعسكري مع الأمريكيين، ولم يترك مناسبة إلا وتحدث فيها عن حقوق الفلسطينيين في العيش على أرضهم، وأن اليهود ينبغي أن يعودوا من حيث أتوا(٥).

وفي أعقاب حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨-١٩٤٩م) كانت الدول الثلاث: المملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق قد رفضت جميعًا الانخراط في المخطط الدفاعي الذي صاغه الأمريكيون، ويهدف إلى ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوربا، وذلك بتوسيع نطاق حلف شمال الأطلنطي بوازع من الانحياز الأمريكي لإسرائيل في الحرب المذكورة. وقد مضت الحكومات والشعوب في الخليج خطوات أبعد نحو المزيد من التحول السياسي؛ إذ أضحت المسألة الفلسطينية " لب النزاع العربي - الإسرائيلي " تمثل حاجزًا نفسيًا بين العرب والأمريكيين، وفي هذا السياق لم تتعاون الدول العربية في الخليج مع المشروعات الدفاعية الأمريكية، كما رفضت تقديم أي تسهيلات في هذا الصدد.

وفي الخمسينات من القرن المنصرم سقطت الأيديولوجيات السياسية من عليائها على أرض الواقع، فاحتدمت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي، والشرقي الاشتراكي في سباق غير

(٤) محمد عبدالجبار بك: " المصدر السابق "، ص ١١٦.

(5) Kattan, Ghazi M. Saudi-Arabian-United States Relations, The Impact of Palestine and Oil , 1930 -1975. M.A. Thesis University of San Diego, 1976, pp. 72-75 .

منظور كانت منطقة الخليج في صميم أهدافه، وعلى عكس ما كان متوقعًا فقد احتدمت السياسات الرافضة للاستمرار في الانضواء تحت لواء أي من القوتين، فقامت حركة "مصدق" لتأميم النفط الإيراني للحد من الاستغلال الأجنبي للموارد الوطنية، وفي مصر قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لتعطي زخمًا قويًا نحو المزيد من بزوغ فكرة الانتماء الوطني وإعلاء شأن العروبة؛ لتكون حافزًا وهدفًا للتوحد والتلاقي ضد الطغيان والتأييد الأعمى لإسرائيل، ومن ثم قامت المملكة العربية السعودية والأقطار العربية في الخليج ومصر بمعارضة ترتيبات حلف بغداد ١٩٥٥م الذي سعى إليه نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية بغية الارتباط بالمشروعات الغربية في المنطقة على حساب المصالح العربية(٦).

والواقع أن تخوف القوى العربية من دبلوماسية الأحلاف الغربية هذه كان مرده أنها ستلزمها بالانصياع الأعمى للغرب، وهي ما انفكت تتملص منها، وبدرجة أكبر كانت ستحد من معارضتها للسياسات الصهيونية في الأراضي العربية، وتجعلها في خندق واحد مع المدافعين عن إسرائيل، ومن ثم سيقلل ذلك من مشروعية الرفض للوجود الصهيوني، وقد تمخض عن مثل هذا التحليل اتجاه كل من: سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية نحو عقد حلف عربي يعالج نقاط الضعف في معاهدة الدفاع المشترك، ويقوم أساسًا على توحيد الجيوش العربية، وإنشاء قيادة عربية مشتركة، وتوحيد السياسة

(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤، أبريل ١٩٧٨م، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص ١١٩، ١٢٠.

راجع أيضًا:

- Gallman, Waldemar J ., Iraq Under General Nuri : My Recollections of Nuri Al - Said, 1954-1958. The Johns Hopkins Press Baltimore, 1964,p.55 .
- Martin, HG., The Soviet Union and The Middle East. Middle Eastern Affairs, Vol ._,No .2,Feb.1956, p. 52 .

الخارجية والشؤون الاقتصادية، وقد تم التوقيع على التصريح المشترك في مارس ١٩٥٥م بين سوريا ومصر، وانضمت إليه المملكة العربية السعودية في وقت لاحق في شكل اتفاق عرف باسم "الميثاق الثلاثي"، الذي أقره الملك سعود بن عبد العزيز، ووافق على جميع بنوده(٧).

موقف المملكة العربية السعودية من التأييد الأمريكي لإسرائيل حتى ١٩٧٣م:

هناك قاعدة سياسية عريضة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهي مبنية على ما يشبه حلفاً غير مكتوب وإن كانت قد عبرت عنه جميع التقارير الرسمية الأمريكية بهذا الصدد لا يتجاهله أي رئيس أمريكي إلا إذا أقدم على مخاطرة سياسية كبيرة، كما أن الكونجرس يتردد في اتخاذ أي إجراء يمكن أن يوصف بأنه معادٍ لإسرائيل، وتتفق الآراء بصفة عامة على أن الدفاع عن أمن إسرائيل وسلامتها مشكلة لا ترتبط بالمصالح الأمريكية في العالم فقط، بل يعبر عنه بالقيم السياسية الأمريكية(٨).

(٧) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥١٥.

وكذلك فؤاد شهاب: " تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي"، البحرين، ١٩٩٤م، ص ٢١، ٢٢.

- Robert Chalmers M., "The Complicated Process of Researching a Stalemate" The Reporter, May 31,1966 . p. 32 .

(٨) راجع: صمويل لويس: الولايات المتحدة وإسرائيل، الثابت والمتغير، من كتاب وليم كوانت الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣١٤.

– وكذلك إبراهيم محمد إبراهيم المصري: السياسة الأمريكية في الخليج العربي (١٩٦٩–١٩٨٠م) رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣م، ص ١٤٤ .

- Conversation with the Ambassador, Herman F Eilts , the Dilema in the Persian Gulf. American Enterprise Institute studies in Foreign policy , Heldon May 7, 1980, Washington . D. C. , pp. 1-12.

ومن حيث ما يتعلق بمسألة التأييد الأمريكي لإسرائيل فإن الدور الأمريكي قد دخل إلى هذه القضية وريثًا للدور البريطاني مثلما دخل وريثًا له في العديد من القضايا الدولية، وإذا كانت بريطانيا مسؤولة عن وعد بلفور ١٩١٧م الذي يعطي لليهود الحق في اتخاذ فلسطين وطنًا قوميًا لهم، فإن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية تجاه إقامة الدولة العربية قد بدأت فور إعلان نشأة إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة في مايو ١٩٤٨م، ففي حين اعترف الرئيس ترومان بالدولة اليهودية بصفتها أمرًا واقعًا بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان قيامها كان المندوب الأمريكي في الجمعية العامة يناقش قرار تقسيم فلسطين(٩).

بيد أن هذا الموقف الرسمي لا يبرئ ساحة الولايات المتحدة في المدة ما بين ١٩١٧-١٩٤٥م من مسؤوليتها تجاه تدعيم الكيان الصهيوني وتشجيع الهجرة اليهودية، فقد كان التنافس على أشده داخل الكونجرس بين الحزبين الرئيسين الجمهوري والديمقراطي في تبني الأهداف الصهيونية، وقد ظهر هذا التنافس بوضوح من جانب الحزب الجمهوري في ٢٧ يونيو ١٩٤٤م في هجومه الشديد على الرئيس روزفلت لتأييده الدعوة اليهودية بإنشاء الوطن القومي في فلسطين، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء كومنولث يهودي ديمقراطي في فلسطين(١٠).

(9) Ralph H. Magnus, comp., Documents on the widdle East (Washingotn D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research . 1969, p. 65.

وعن الدور البريطاني في تأييده للصهيونية راجع:

- A.W. War D and G.P. Gooch, the Cambrigde History of British foreign Policy , Vol. III, New York 1923 ,pp. 320-321

(١٠) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٣٧-١٩٤٩م) القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ط، ١٩٦٩م (وزارة الإرشاد القومي)، ص ٧٣٩-٧٣٩.

وهذا الاعتقاد الأمريكي هو الذي جعل الرئيس ترومان يصدر أمرًا من فوق رأس كل الوزارات والإدارات في حكومة الولايات المتحدة يعلن فيه أنه قرر السماح لمئة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين. وبعث الملك عبد العزيز آل سعود رسالة يستغرب فيها هذا القرار المناقض لتعهد حصل عليه من سلفه (روزفلت) مقتضاه أن شيئًا ما لن يقرر في فلسطين قبل أن يتم الاتصال بالعرب الذين هم الطرف المعني مباشرة بالأزمة، ورد الرئيس ترومان رسميًا بأنه لا يعرف شيئًا عن وجود مثل هذا التعهد(١١)، كما رفض في رسالة بعث بها إلى الملك عبد العزيز في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦م مطالبة الملك عبد العزيز له بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين زاعمًا أن وضع اليهود المفجع، وخاصة من بقي منهم بعد اضطهاد النازيين في أوربا يكون قضية ذات أهمية لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها، والولايات المتحدة التي أسهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب اتخذت الموقف الذي ما تزال تلتزم به وهو تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي، ومن الطبعي أن تشجع الولايات المتحدة الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ ليتمكنوا من إقامة وطن قومي لهم هناك(١٢).

ويبدو أن الضغوط الصهيونية التي تعرض لها الرئيس ترومان كانت سببًا رئيسًا ومباشرًا في انتهاج مثل هذه السياسة المضطربة إزاء الأطراف المتصارعة، وهو ما عبر عنه ترومان في نهاية عام ١٩٤٨م مشيرًا إلى كثافتها: "لقد اعتقد العديد من اليهود أن سياستنا في فلسطين هي البرنامج الصهيوني نفسه لإقامة إسرائيل، لا أعتقد أنني تعرضت لأية ضغوط ودعاية موجهة نحو البيت الأبيض كما في

(١١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية) الكتاب الأول، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٢٠٠ .

(12) Nadav Safran, America's Israel Connection. The Jerusalem Quarterly, no. 4 (summer 1977) pp. 3 - 4.

هذه الحالة إن إلحاح عدد من الزعماء الصهيونيين المتطرفين هو إلحاح له دوافعه السياسية، ويتضمن تهديدات سياسية، قد أزعجتني وضايقتني"[١٣].

أما من الناحية السياسية، فيلحظ أن إدارة ترومان كانت قد حولت تركيزها بصفة مؤقتة إلى أقاليم جغرافية أخرى بعيدة عن الشرق الأوسط تعدها أكثر عرضة للتهديدات السوفيتية، فهناك أوربا والتركيز على إعادة بنائها اقتصاديًا وتقويتها عسكريًا لحصر التهديدات السوفيتية، فضلاً عن اندلاع حرب كوريا، في حين جاءت إدارة إيزنهاور لتركز اهتمامها على إقامة تحالفات عسكرية إقليمية لحصر الشيوعية في الأقاليم المهمة إستراتيجيًا، بما في ذلك الشرق الأوسط؛ ولذلك سعى وزير الخارجية دالاس إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وإقناعها بالانضمام إلى منظمة دفاعية خاصة بالشرق الأوسط، ولذلك أيضًا لم يكن على استعداد في ذلك الوقت لإثارة عداء الحكومات العربية بإعطاء مساعدات عسكرية لإسرائيل طالما كانت هناك فرصة لإقامة تحالف إقليمي لوقف الاختراق السوفيتي للشرق الأوسط.

بيد أن فشل المشروعات الدفاعية الأمريكية بسبب معارضة مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية التي أعلنت رفضها لسياسة الأحلاف، قد أدى إلى تغيير السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في ظل إدارة كيندي، إذ بدأ التحول إلى الاهتمام بتسليح إسرائيل، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أحد المصادر الرئيسة لتمويل إسرائيل بالسلاح. وأشار كنيدي إلى توازن القوى على أنه المبدأ الموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد أصدر الكونجرس قانون المساعدات العسكرية لعام ١٩٦٢م الذي ألزم الولايات المتحدة

(١٣) حسن أبو طالب: اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١، ص ٨٩ .

بتقديم مساعدات عسكرية لدول صديقة من أجل الدفاع المشترك ضد العدوان الخارجي[١٤]، وقيل وقتئذ: إن هذا التشريع قد صيغ خصيصًا لأجل إسرائيل، على الرغم من استفادة دول شرق أوسطية أخرى منه. وقد أدى هذا التشريع إلى تحول أساسي في تخصيص المساعدات بحيث كانت المساعدات العسكرية تفوق الاقتصادية بنسبة كبيرة، وهو الوضع الذي استمر في الإدارات التالية، فبالمقارنة بالزيادة في المساعدات الاقتصادية من ٥٩٤,٦ مليون دولار في المدة بين (١٩٤٩-١٩٦١م) إلى بليوني دولار بين (١٩٦٢-١٩٧٦م) فإن المساعدات العسكرية زادت من أقل من مليون دولار في المدة بين (١٩٤١-١٩٦١م) إلى ٩.٥ بليون في المدة بين (١٩٦٢-١٩٧٦م). ونتيجة لذلك بلغت المساعدات العسكرية لإسرائيل ٧٥٪ من مجموع المساعدات الأمريكية الحكومية خلال هذه المدة [١٥]، وهو ما كان له كبير الأثر في حرب يونيو ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل، واستمرت إدارة جونسون في الاستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد حرب عام ١٩٦٧م، وزيادة المساعدات العسكرية لها خاصة مع قرار فرنسا بفرض الحظر على إمدادات الأسلحة الفرنسية لأطراف الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي تقويم إدارة جونسون في الاستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد الحرب عام ١٩٦٧م يمكن القول: إنها كانت مرتبطة أساسًا إلى جانب اهتمامات السياسة الداخلية الأمريكية بالإستراتيجية الأمريكية الأوسع تجاه المنطقة والخاصة بمحاولة التوصل إلى تسوية سياسة عربية إسرائيلية عن طريق الردع العسكري، وكانت أداة تستخدم أساسًا لخدمة أهداف الردع العسكري في العلاقات الأمريكية السوفيتية في الشرق الأوسط. وعندما وصل نيكسون إلى الرئاسة في عام ١٩٦٩م زاد من

(14) Mohmed El - Khawas op. Cit p. 50.

(15) R.K. Ramazani, Op. Cit , p. 30 .

المساعدات العسكرية لإسرائيل بدرجة كبيرة، فقد بلغت هذه المساعدات في عام ١٩٦٩م ٨٥ مليون دولار؛ أي: زيادة بنسبة ٣٤٪ عن المساعدات العسكرية في العام السابق، كما تعهد نيكسون بالمحافظة على تفوق إسرائيل العسكري، بيد أن عام ١٩٧٠م قد شهد تعليق الولايات المتحدة طلب إسرائيل للأسلحة في مدة حرب الاستنزاف من أجل تجنب الحرج مع الحكومات العربية الصديقة ولا سيما دول الخليج التي ضغطت بهذا الاتجاه، وحتى لا يعرقل ذلك المبادرة الأمريكية لوقف إطلاق النار في يونيو ١٩٧٠م[١٦]. الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين إسرائيل والخارجية الأمريكية في مدة وجيزة من ذلك العام، وسرعان ما استأنفت الولايات المتحدة سياستها التسليحية لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م، وفي ظل هذا الاهتمام الأمريكي المطلق بإسرائيل كان طبعيًا أن تتأثر الدول العربية جميعًا بهذا الوضع الشاذ الذي أدى إلى أزمة حقيقية في العلاقات العربية الأمريكية ظهرت بوضوح أثناء أزمة يونيو ١٩٦٧م[١٧]، واستمرت على فترات متباعدة حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م. ومن ناحية أخرى فإن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل كان يمثل نقطة خلاف

(16) Quandt, Decade of Decisions: American Policy toward the Arab Israeli Conflict, 1967- 1976 pp.122-133; Rubin, (America's Mid- East Policy: A Marxist perspective) p. 58 and Rogers. United States Policy 1969-1970; 1971;1972: A Report of the Secretary of state, 3 vols. pp. 81-82.

بخصوص العلاقات في المرحلة انظر:

William Rogers. United States Foreign Policy : 1969-1970: A Report of the Secretary of State.

(Washingon D.C. : U.S. Government Printing Office, 1971) , P 79. Safran, Ibid, pp. 585-587; Reich, Quest for peace : United States Israel Relations and the Arab Israeli Conflict, p. 394, and Quandt , Decade of Decisions : American Policy toward the Arab Israeli conflict , 1967 - 1976, pp. 116 - 122.

(17) James Piscatori the Formation of the Saudi Indentity. In: John F. , Stack ed, Ethnic identities in Transntional world , Boulder, U.S. A., West view press, 1981, p. 138.

رئيسة في أي مباحثات سعودية، خليجية - أمريكية، وأن العلاقات بين البلدين لم تتأثر بشيء قدر تأثرها من الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وترى حكومة المملكة العربية السعودية أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط هو الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، وأن تكون للفلسطينيين دولة عاصمتها القدس، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة على إقرار حل كهذا، سواء بالضغط على إسرائيل، أو بإقناعها بحقوق العرب المشروعة(١٨).

التضامن السعودي مع مصر وسوريا في أثناء حرب ١٩٧٣م:

كانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي قد دفعت بالأمور نحو مزيد من التوتر، فهي لم تقف موقفًا عادلاً ولا منصفًا من لب المشكلة الشرق أوسطية، وكانت تتبنى دائمًا السياسة الإسرائيلية والمزاعم اليهودية، وبأسلوب المراوغة نفسه بهدف تسطيح القضية وتهميشها، الأمر الذي جعل العرب يضيقون ذرعًا من هذا الأسلوب والنهج، وتأكدت لديهم قناعة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ويمكن رصد الدور الأمريكي في الوصول بالأزمة إلى حد الحرب في عام ١٩٧٣م على النحو الذي لم تعترف به الولايات المتحدة في أي وقت من مراحل الصراع بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة من

(18) Edward R.F. Shaeehan, the Arabs, Israelis, and Kissinger A Secret History of American Diplomacy to the Middle East. Reader's Digest Press, New York 1976, pp. 71-73.

د. هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣م) سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٠٠ . وأوضحت الباحثة: أنه على الرغم من العلاقات القوية التي كانت تجمع المملكة العربية السعودية وأمريكا، وتبادل زيارات لمسؤولين رفيعي المستوى إلا أن المسؤولين السعوديين قد بدؤوا منذ عام ١٩٧١م يلمحون بربط مواجهة الولايات المتحدة بالنفط بالسياسة الأمريكية.

أجل تسوية الصراع في الشرق الأوسط، وكان التصور الأمريكي لإمكان التسوية قائمًا على أساس "سلام لإسرائيل في مقابل أراض للعرب"، وذلك يكون خطوة أولى في المفاوضات. وقد لخّص روجرز الموقف الأمريكي من التسوية في رسالة رسمية بعث بها إلى محمود رياض وزير خارجية مصر في ١٩ يونيو عام ١٩٧٠م في أن السلام العادل بين العرب وإسرائيل لا بد أن يستند إلى قرار مجلس الأمن ذي الرقم (٢٤٢) الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من أراض محتلة عام ١٩٦٧م[١٩]، ومما يعني شرعية احتفاظ إسرائيل بجزء من هذه الأراضي. ومن ثم يتضح أن الولايات المتحدة تبنت الموقف الإسرائيلي نفسه من قرار مجلس الأمن ذي الرقم (٢٤٢) أساسًا لأي تسوية.

وعندما وقعت الحرب الأهلية في الأردن بين الحكومة والمنظمات الفلسطينية وتدخل سوريا لمساندة القوانين الفلسطينية، أصدر نيكسون أوامره باستئناف المعونة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حسب ما أعلن عند وزير الخارجية روجرز. وفي ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٠م أعلنت حالة التأهب في القوات الأمريكية، وتم استدعاء عدد من الطائرات الحربية من قواعدها في ألمانيا الغربية، وتم إرسال (٦٠) طائرة مقاتلة إلى إسرائيل. وفي اليوم نفسه أعلن نيكسون تأييده لإسرائيل إذا قررت توجيه ضربة جوية للقوات السورية في الأردن، وفي اليوم التالي ٢١ سبتمبر، قرر نيكسون في اجتماع مجلس الأمن القومي مساندة إسرائيل وتعضيدها في العمليات الأرضية ضد القوات السورية المتمركزة في الأردن[٢٠].

غير أن سوريا أرادت أن تفوت الفرصة على إسرائيل والولايات

(١٩) إسرائيل شاحاك: دور إسرائيل في العالم: أسلحة من أجل القمع، سلسلة دراسات حامد الاقتصادي (٤، بيروت ١٩٨١م، ص ٩-١٥).

(٢٠) نصير عازوري، أحمد طرابين: الشرق الأوسط في خطط نيكسون وكيسنجر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٣) مايو ١٩٧٤م ص ٦٩.

المتحدة وقررت عدم التدخل في الحرب الدائرة في الأردن[٢١]. وابتداءً من نصف عام ١٩٧١م، بدأت إدارة نيكسون ترى عدم ضرورة الوصول إلى سلام من خلال المفاوضات لاستحالة ذلك، ورأت أنه يتعين على الولايات المتحدة تأمين إسرائيل ضد أي اعتداء تقوم به القوات العربية وفق إستراتيجية الردع التي أشرنا إليها، وأن فشل العرب في استرداد الأراضي المحتلة يؤدي إلى تضاؤل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط بالتدريج[٢٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر وسوريا تخوضان غمار مجابهة سياسية ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كانت المملكة العربية السعودية والأقطار العربية في الخليج (عدا العراق) تخوض غمار مجابهة اقتصادية ضد الحليفين، بعد أن أصبح الموقف خطيرًا للغاية في الشرق الأوسط، وأصبحت إسرائيل وجيرانها العرب على حافة الحرب، وأضحت المملكة العربية السعودية تساند القضية العربية بقوة، وتنتقد إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين بشدة. وفي ١٠ يناير عام ١٩٧٣م دعا الملك فيصل إلى حرب عربية مقدسة ضد إسرائيل[٢٣].

وتصاعد التوتر عندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية في ٢١ فبراير عام ١٩٧٣م طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وعبرت المجال الجوي الإسرائيلي على سبيل الخطأ. وفي حادث آخر عدته الدول

(21) Mark V. Kaupi, R. Caraig Nation. The Soviet Union and the Middle East 1980's. Lexington Books, Massachusetts, Toronto, Washington 1983, p. 189-191.

وكذلك: أحمد يوسف أحمد: الدعم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤م، ص ١٣٣-١٥٣.

(22) Royson, Benson Lee, Saudi - American Relations op. cit, pp. 84-86.

(23) Kattan, Ghazi M. Saudi Arabian - United States Relations : the impact of Palestine and Oil, 1930-1975. M.A. thesis University of San Diego , 1976, pp. 56-58.

العربية تحديًا خطيرًا هبط الكوماندوز الإسرائيليون في بيروت في ١٠ أبريل عام ١٩٧٣م، وقتلوا ثلاثة من القادة الفلسطينيين[٢٤] زاعمين ارتباطهم بالجماعات الإرهابية.

وإزاء هذه التطورات حذّر الشيخ يماني في ١٩ أبريل عام ١٩٧٣م من أن الخطط السعودية المقترحة لزيادة إنتاج النفط إلى ٢٠ مليون برميل يوميًا ستعتمد على تبني واشنطن لسياسة مختلفة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي[٢٥].

غير أن واشنطن عمدت إلى تغيير مجرى الحوار، وأشارت إلى استعدادها للموافقة على طلبات مبيعات الأسلحة الإضافية للمملكة العربية السعودية والتي تقدر قيمتها بنحو ٥٠٠ مليون دولار، ولم تنجح واشنطن في إرضاء المملكة العربية السعودية أو إقناعها بالاعتدال في سياستها فيما يتعلق بأسعار النفط أو بإسرائيل، ففي ٦ يوليو عام ١٩٧٣م بعد شهر من رفع الأوبك لسعر البترول بنسبة ١١.٩٪ أعلن الملك فيصل أن بلاده لن تستطيع مواصلة علاقاتها مع الولايات المتحدة إذا لم ينته دعم واشنطن لإسرائيل لصالح نهج محايد تجاه الشرق الأوسط، كما حذر الملك فيصل في أغسطس من العام نفسه أنه لن يستطيع مواصلة موقفه الودي تجاه واشنطن بسبب مساندة الأخيرة لليهود[٢٦].

وحاولت الولايات المتحدة من جانبها امتصاص الغضب السعودي والخليجي، فأعلنت في ٩ سبتمبر عام ١٩٧٣م من خلال تأكيد الرئيس نيكسون - في مؤتمر صحفي - الارتباط بين وضع النفط

(24) Long, David E. The United States and Saudi Arabia: Ambvilalut Allies, Boulder: Westview Press, 1985, PP. 67-68.

(25) Medincoff, David. The Maturing of Saudi - American Relationship. Middle East Review Vol 14. No. 2 (Winter 1972- 1978) pp. 33.41

(26) Stevens , Georgiana, (ed) .The United States and the Middle East (Prentice Hall, N. J. , 1974) pp. 15-16.

وبين النزاع العربي - الإسرائيلي، وأعلن أن وزير خارجيته الجديد هنري كيسنجر سيعطي أولوية متقدمة للتوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط(٢٧).

وقبل أن تتاح للوزير الجديد فرصة لاتخاذ أي خطوة مهمة لحل المشكلة، سقط الشرق الأوسط كله في هياج عظيم مع اندلاع الحرب، ففي ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣م بدأت القوات المصرية والسورية الجولة الرابعة لنزاع الشرق الأوسط، والتي عرفت باسم "حرب رمضان" ضد إسرائيل، وسرعان ما تطورت الخلافات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباقي أقطار الخليج العربي التي أعلنت تضامنها إلى جانب دول المواجهة، فقد عدَّ الملك فيصل الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية هنري كيسنجر ليناشده فيها المساعدة على وقف القتال، عدَّها الملك إهانة؛ لكونها تضمنت أن مصر وسوريا هما المسؤولتان عن بدء الحرب، ورد الملك بإبلاغ كيسنجر أنه يتعين عليه إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧م، وحذّر من أن العدوان الإسرائيلي إذا لم يوقف فإن النزاع قد يمتد فيما وراء حدود الشرق الأوسط(٢٨).

ومن جانب آخر حثَّ الملك فيصل مصر وسوريا على تكثيف ضرباتهم العسكرية ضد إسرائيل، وقال: "... إذا ضاعت فلسطين فلا أمل لأي قطر عربي في البقاء، ولن تكون المملكة العربية السعودية أقل استهدافاً للخطر من غيرها. إن فلسطين هي قلب العروبة، ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية... وكل شيء يمكن حدوثه إلا موقف المملكة العربية السعودية من هذه

(27) o. ppenheim, V.H., The Past : We Pushed Them. Foreign policy , Winter 1976-77- pp. 26-27.

(٢٨) محمد عنان: السعودية وهموم العرب، خلال نصف قرن، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٥٩.

القضية فلن يتغير"[٢٩].

ومن هذا المنطلق أمر الملك فيصل في ٨ أكتوبر عام ١٩٧٣م شركة أرامكو بأن تخفض للنصف حركة البترول السعودي خلال خط الأنابيب الذي يمر عبر شبه الجزيرة العربية إلى لبنان، بحجة أن ذلك سيخفض خسارة البترول إذا ما تعرض خط الأنابيب للتخريب، كما تم وضع القوات المسلحة السعودية في حالة تأهب "الحرب"، وعلى الرغم من التهديدات العربية بوقف إمدادات النفط بدأت الولايات المتحدة في ١٢ أكتوبر عام ١٩٧٣م في إرسال شحنات طارئة من الأسلحة لإسرائيل؛ لتستعيض بها عن الأسلحة التي فقدتها في الأيام الأولى للحرب، وبعد يومين من ذلك تم دفع قوات سعودية إضافية إلى جبهة الحرب لمساعدة القوات السورية المناوئة لإسرائيل، وهكذا أصبحت العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يحكمها العداء[٣٠].

وكان طبعيًا أن تنهج الدول العربية في الخليج نهج المملكة العربية السعودية في إعلان التضامن السياسي مع سوريا ومصر في حربهما ضد إسرائيل، ومضت في خطوات عملية تؤكد هذا التضامن.

ولم يتأخر طويلاً الانتقام الذي لوّح به العرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي ١٦، ١٧ أكتوبر اجتمع ممثلو الدول العربية المنتجة للنفط في الكويت، واتفقوا على رفع سعر البترول بنسبة ١٧٪ ليصل إلى ٣,٦٥ دولارًا للبرميل، وعلى خفض إنتاجهم الإجمالي بنسبة ٥٪ شهريًا حتى يتم إرغام إسرائيل على تقديم تنازلات للمطالب العربية في فلسطين.

(29) Committee on International Relations , House of Repressentatives , 94th Congress, First Session, Military Sales to Saudi Arabia 1975, Washington, D.C. 1976, Passim , pp. 5-7.

(30) Al - Rashid, Galal , The Arabs and the World of the Seventies , (vikes publishing, New Delhi, 1977) pp. 16-18 .

وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٣م مضت المملكة العربية السعودية أبعد من القرار المتخذ في اجتماع الكويت حين أعلنت خفض إنتاجها النفطي بنسبة ١٠٪ مع الحظر التام لشحن النفط إلى الولايات المتحدة إذا لم تتخذ تدابير مؤثرة ضد إسرائيل، وكانت الخطوة الأهم هي قرار الدول العربية المجتمعة في الكويت باتباع سياسة الحظر النفطي التدريجي ضد الدول التي تساند إسرائيل ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية(٣١).

أعلنت المملكة العربية السعودية خفض إنتاجها النفطي بنسبة ١٠٪ مع الحظر التام لشحن النفط إلى الولايات المتحدة إذا لم تتخذ تدابير مؤثرة ضد إسرائيل

لقد رأينا كيف فشلت سياسة الحظر النفطي في أزمة عام ١٩٦٧م، وانقسم العرب حيالها ما بين مؤيد ومعارض، وتشكك بعضهم في الجدوى السياسية للسلاح الاقتصادي، ولم يتم منذ ذلك الوقت الاتفاق على إستراتيجية موحدة لاستخدام النفط أداة ضغط سياسية، على الرغم من أن الأدبيات العربية أجمعت بشكل ملحوظ على ضرورة حدوث شيء مثل هذا. ولكن دفع الأمور والتطورات بعضها لبعض قد جعل الدول العربية أمام أزمة حقيقية قومية عربية عندما فوجئ الجميع بالقوات المسلحة المصرية تعلن نفير الحرب على أرض الواقع، فاقتحم سلاح النفط الميدان، وبتلقائية تامة لم تكن متوقعة، واتخذ ذلك شكل سياسة الحظر النفطي المشار إليها آنفًا في مؤتمر الكويت، وما أعقبه من تصريحات ومؤتمرات بهذا الصدد.

وبصفة مبدئية يمكن التأكيد أن الذي شجع دول الخليج العربي على تطبيق إستراتيجية الحظر، إلى جانب روابط التضامن القومي،

(31) Aruri, Nasseer , (ed). Middle East Crucible Studies on the Arab- Israeli war of October 1973, (The Medina University press, Illinois, 1975). p. 85.

الانتصار الضخم الذي حققته القوات المسلحة العربية حين أمسكت بتلابيب العدو الإسرائيلي، وفاجأته إستراتيجيًا وتكتيكيًا، وحطمت خط بارليف، وأنهت خرافة قواته العسكرية التي لا تقهر، وأعادت للعرب ثقتهم الكاملة بأنفسهم، ربما لأول مرة في تاريخهم الحديث كله.

وقد حققت الإستراتيجية النفطية العربية مستوى عاليًا من الفاعلية والتأثير خلاف كل الحسابات والتوقعات السابقة بفعل العوامل الآتية:

أولاً: المناخ السياسي الجديد الذي ساد بين الدول العربية بعد زيادة الثقة فى العلاقات السعودية - المصرية منذ بداية السبعينات، وانعكاس ذلك على الدور الدبلوماسي الذي أدته المملكة العربية السعودية في الصراع العربي- الإسرائيلي، فكان الالتقاء بين أقوى دولة عسكرية في المنطقة في ذلك الوقت وأقوى دولة نفطية في المنطقة هو مفتاح نجاح تطبيق سياسة المزج بين السلاح العسكري والسلاح البترولي(٣٢)، مع الأخذ في الحسبان إسهامات الأقطار العربية الأخرى في الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والبحرين، وعمان في هذا الاتجاه.

ثانيًا: أزمة الطاقة التي سادت العالم، والتي دفعت الدول المنتجة للنفط إلى رفع سعره؛ مما انعكس على المركز المالي والاقتصادي الجديد للدول العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي جعل هذه الدول لا تخشى من النتائج التي ستترتب على تخفيض إنتاج النفط، كما أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد زادت في أكتوبر سنة ١٩٧٣م عما كانت عليه في يونيو عام ١٩٦٧م، وبلغت هذه الزيادة ما بين ٧٪ إلى ١٥٪، وكان وقف وصول هذه النسبة إلى الولايات المتحدة

(32) Melvin A. Conant, (Access to Oil, In: J.C. Hurewitz (ed) Oil, the Arab Israeli Dispute and the Industrial World: Horizons of Crisis , Westview Press, Boulder, Colorado, 1976, pp. 65-75.

مصدرًا لكثير من المتاعب التي تعرض لها إنتاجها الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على مسار السياسة الخارجية الأمريكية(٣٣).

ثالثًا: أن الدول العربية قد طبقت إستراتيجية (الرد المرن) بدلاً من استخدام إستراتيجية (الانتقام العنيف)، وهي نظرية عسكرية أمريكية مؤداها أنه إذا وقع عدوان ذري على الولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يجب الرد على هذا العدوان بالحرب الذرية الشاملة المدمّرة (نظرية الانتقام العنيف)، بل ترد بهجوم مناسب للعدوان الذي تعرضت له، فإذا ألقيت قنبلة ذرية واحدة على إحدى المدن الأمريكية فإن الولايات المتحدة تلقي بدورها بمثلها على إحدى المدن السوفيتية، وهكذا، وهذا التدرج في التصعيد هو لبّ نظرية (الرد المرن) التي استخدمتها الدول العربية، فهي لم تقطع النفط دفعة واحدة، وإنما خفضته تدريجيًا بنسبة ٥٪ في الشهر، وفرّقت بين الدول الصديقة والدول المعادية، وأعطت بذلك لإستراتيجية الحظر النفطي مرونة وصلاحية(٣٤).

وعلى الرغم من هذا المناخ الملائم لتحقيق أكبر قدر من التضامن العربي، إلا أن الدول العربية المنتجة للنفط لم تحقق إيجاد جبهة موحدة فيما يتعلق باستخدام سلاح النفط بدليل أن هناك دولتين لم تطبقا إستراتيجية الحظر البترولي، وهما العراق وليبيا، فقد رأت العراق أن هذه الإستراتيجية سلبية وغير مجزية، وأن العبرة بتأميم شركات النفط وتأميم الممتلكات التي للدول المعادية لا بحظر بيع

(33) Thomas C. Barger , Arab States of the Persian Gulf. In: Gerard J. Mangone, ed. Energy Policies of the World, Vol . 1, Elsevier North - Holland, New York, 1975, pp. 17-18.

(٣٤) راجع:

- د. بطرس بطرس غالي: الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول. مجلة السياسة الدولية، العدد ٤١، يوليو ١٩٧٥م، ص ١٤.
- د. إسماعيل صبري مقلد: تصارع القوى العالمية حول البترول، السياسة الدولية، العدد ٤١، يوليو ١٩٧٥م. ص ٤٣.

النفط لها. في حين رأت ليبيا أن حرب أكتوبر غير مجدية، وأن إستراتيجية الحظر لا معنى لها إلا في ظل حرب العصابات(٣٥).

هذا بالإضافة إلى أن شاه إيران قد عزل نفسه عن المشاركة في استخدام النفط سلاحًا سياسًا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تشارك بلاده في قرار الدول المنتجة للنفط بضرورة حظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل(٣٦)؛ نظرًا للعلاقات الإيرانية الأمريكية المتنامية، وكذلك التعاون القائم بين إيران وإسرائيل في المجالات العسكرية.

بيد أن هذه المواقف المعارضة لسياسة الحظر لم تؤثر في نجاح استعمال سلاح النفط؛ لأن النفط السعودي والكويتي والجزائري، بالإضافة إلى قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين كان يُقدّر بأكثر من ٦٠٪ من إنتاج البترول العربي، وهذه النسبة كافية للتأثير تأثيرًا مباشرًا فى الدول المستهلكة للبترول، ولم يكن من السهل على الولايات المتحدة أن تواجه أمرًا كهذا بعد أن بدأت بالفعل تعاني من عجز يُقدّر بنحو ١٢٪ من إجمالي إمداداتها النفطية. بيد أن إدارة نيكسون لم تتراجع عن التزاماتها تجاه إسرائيل، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م طلب نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢.٢ مليار دولار لتعويض خسائرها في الحرب(٣٧).

(35) Admiral Elmo Zumwalt's. Oil and Imports, Issues , Hearigns before the committee on interior and insular Affairs, United States senate , 93rd Congress, 1st session, U.S. Government Printing Office,

(36) Charles Cordon Mac Donald, Iran and Saudi Arabia in the Persian Gulf: A study of the Law of the Sea (Ph. D. Dissertation) , University of Virginia, August 1976,pp. 245-246.

(37) Edward R.F. Sheehan, " Step by Step in the Middle East. Foreign Policy, No 22, Spring 1976, p. 36.

وبينما عملت الولايات المتحدة على ضمان ألا توضع إسرائيل في موقف ضار لها بالنسبة للدول العربية فإنها استكشفت كل فرص التوصل إلى نهاية فورية للحرب، فلم تكن الدول الصناعية الغربية فقط هي التي تعاني من اضطراب اقتصادي حاد من جراء المقاطعة النفطية، بل كانت العلاقات الأمريكية - العربية تتعرض للخراب أيضًا، في حين كانت موسكو التي أخذت موقف الصديق للعرب تنال المكافأة السياسية في الشرق الأوسط.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الملابسات السياسية التي ساعدت الدول العربية على النجاح في استعمال سلاح النفط، فلا بد أن نتطرق إلى النتائج التي ترتبت على هذا النجاح.

فمما لا شك فيه أن سلاح النفط عمل على تدعيم مركز الدول العربية الخليجية على الصعيد الدبلوماسي، وفي المحافل الدولية، فأصبحت للدول العربية في الخليج قوة اقتصادية جديدة في وقت السلم، وقوة ردع في وقت الحرب[٣٨].

بالإضافة إلى أن سلاح النفط قد ساعد على تدعيم الجبهة العربية، وعلى تحقيق وحدة الصف والهدف بين الدول الخليجية والدول العربية الأخرى على وجه العموم، تمثل في التضامن الجديد الذي تولد عن العمل المشترك أثناء الأزمة وفي هذا السياق، فنحن

(38) U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs. Business Week , 19 October 1973, P.4.

- وأيضًا: محمد الرميحي: محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والثقافي الخليجي، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١م. انظر تعقيب الدكتور عبدالغني سعودي، ص ٧٦٧.

- د. جمال زكريا قاسم: مجلس التعاون الخليجي، دوافع تأسيسه وواقعه الإقليمي والعربي: بحث منشور بالمجلد الأول، لأعمال الندوة العلمية الرابعة لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بعنوان (دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل العربي المشترك) بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - ومركز البحوث والدراسات الكويتية، نوفمبر ١٩٩٣م ص ٤٧.

نميل إلى الاعتقاد بأن الإستراتيجية الموحدة لاستخدام النفط في حرب عام ١٩٧٣م تعد أول تجربة للاتحاد على أساس اقتصادي والتي انطلقت من الخليج العربي، وأن نجاح هذه التجربة اقتصاديًا وسياسيًا قد أعطى هذه الدول دافعًا نحو مزيد من التعاون والتنسيق في المجالات المختلفة، والذي أفضى في النهاية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي مع بداية الثمانينيات، إلى جانب أسباب أخرى عديدة. كما أسهم سلاح النفط أيضًا في تثبيت العزلة السياسية والدبلوماسية التي منيت بها إسرائيل قبيل حرب أكتوبر، واستكملت عناصرها بعد هذه الحرب، فقد قطعت الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية والآسيوية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وامتد هذا الموقف إلى دول أوربا الغربية واليابان، وأعلنت هذه الدول تأييدها الواضح والصريح للتفسير العربي للقرار (٢٤٢) الصادر من مجلس الأمن، والذي يقضي بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧م، وكان سلاح النفط هو المحرك الحقيقي للحوار العربي- الأوربي، والحوار العربي الأفروآسيوي[٣٩].

كما أنه السلاح الذي أجبر الولايات المتحدة على التدخل من أجل تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وهو الذي دفعها إلى الضغط على إسرائيل، وكان من نتائج هذا الضغط إبرام اتفاقية عسكرية لفك الاشتباك في منطقة قناة السويس، ثم في منطقة الجولان بعد أن قبل أنور السادات في ٣١ أكتوبر ١٩٧٣م وقف إطلاق النار مع إسرائيل. ونتيجة لسلاح النفط أيضًا بدأت الولايات المتحدة تتخلى تدريجيًا عن المساندة شبة المطلقة لإسرائيل، وقد اتضح هذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب فض الاشتباك.

(٣٩) د. بطرس بطرس غالي: المصدر السابق، ص ١٥.

والواقع أن المملكة العربية السعودية والدول العربية في الخليج إلى جانب استخدامها إستراتيجية الرد المرن النفطية فقد استخدمت في الوقت نفسه أسلوب (النفس الطويل)، ففي أعقاب وقف إطلاق النار في ٣١ يناير لم يتحرك الملك فيصل لتخفيف الضغط عن الولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس أمر برفع سعر البترول بنسبة ٧٠٪؛ ليصل إلى ٧٦.٤ دولارًا للبرميل، كما أعلنت الحكومة خفضًا جديدًا لإنتاجها النفطي في ٣١ أكتوبر نسبة ٥٪ من إجمالي الإنتاج؛ ليصل إجمالي الخفض المتراكم إلى ١٥٪ (٤٠). وفي ٧ نوفمبر ١٩٧٣م – وهو اليوم نفسه الذي أعادت فيه القاهرة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت منذ عام ١٩٦٧م – أرسل العاهل السعودي رسالة إلى رئيس الاتحاد السوفيتي يحييه فيها بمناسبة الثورة الروسية، وكانت هذه هي أول مرة تقوم فيها الحكومة السعودية بهذه اللفتة التي مثلت تحذيرًا واضحًا للولايات المتحدة من أن المملكة العربية السعودية قد تتحرك بشكل أوثق مع موسكو، إذا لم تصبح واشنطن أكثر إيجابية إزاء المطالب العربية(٤١).

وعلى الرغم من ردة الفعل هذه التي أحدثها قرار الحظر، والعوامل التي هيأت لنجاحه في مراحله الأولى، إلا أن المملكة العربية السعودية قد استمرت في تطبيق سياسة الحظر، إذ شهدت منطقة الخليج العربي في أوائل نوفمبر ١٩٧٣م نشاطًا دبلوماسيًا أمريكيًا

(40) Kattan, Ghazi , op cit. pp. 47-48.

-Long Darid E, op cit. pp. 55-57.

-Hoskins, Halford, op cit. p. 17.

– وكذلك: د. إميل نخلة: العلاقات العربية الأمريكية في الخليج العربي. ترجمة فاروق عمر فوزي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٧٨م، ص ٧٦.

(41) David E, Long, King Faisal's World View. In Willard Beling (ed) king gaisal and the Modernization of Saudi Arabia. Boulder, Colrado,, Westview Press, 1980, p. 78.

مكثفًا في محاولات لإقناع الدول العربية هناك بالعدول عن الاستمرار في الحظر النفطي طالما أن وقفًا لإطلاق النار قد بدأ سريانه بالفعل، وهو ما تمثل في رحلة هنري كيسنجر إلى المملكة العربية السعودية وبعض أقطار الخليج بالإضافة إلى مصر وإسرائيل، غير أن وزراء النفط العرب كانوا قد عقدوا اجتماعهم الثاني بالفعل بصورة عاجلة في الكويت في ٤ نوفمبر وفي هذا الاجتماع أصدر الوزراء البيان الآتي:

"اجتمع وزراء البترول للمرة الثانية في مدينة الكويت يومي ٤، ٥ نوفمبر عام ١٩٧٣م، وتدارسوا الطريقة التي تم بها تنفيذ قرارهم الأول والآثار التي ترتبت عليه، واتخذوا قرارات منها أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر داخلاً فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا والسوق الهولندية، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر بنسبة ٥٪ من إنتاج نوفمبر، على ألا يؤثرَ التخفيف على الحصة التي كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للنفط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣م"(٤٢). كما تقرر إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائرية، ووزير النفط والثروة المعدنية السعودية إلى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر العربية من القرارات النفطية المتخذة في الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء النفط العرب.

أما بخصوص زيارة كيسنجر إلى المنطقة فقد أعلنت المصادر الأمريكية نفسها عقب المقابلة التي أجراها الملك فيصل مع كيسنجر في الرياض أن الملك قد أكّد لكيسنجر أن النفط العربي لن يعود إلى ما كان عليه، إلا إذا عادت الأراضي المحتلة ومعها القدس إلى العرب، وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تنتظر شتاءً واحدًا

(٤٢) صلاح منتصر: المجابهة في ميدان النفط: مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤م، ص ٥٧.

قـاسـيًـا، وإنما يمكن أن تنتظر توقف إمـداده النفطي حـتى عـام ١٩٨٠م[٤٣].

لقد أحدث ذلك آثاره الفورية في الولايات المتحدة، وبدأ الحديث فيها عاليًا وواضحًا عن المشكلات الخطيرة التي بدأت تتعرض لها بتوقف وصول النفط العربي، وخصص نيكسون الجزء الأكبر من حديثه إلى الشعب الأمريكي يوم ٨ نوفمبر عن الطاقة، وأعلن أن توقف شحنات النفط العربية إلى أمريكا يحرم الولايات المتحدة من ١٧٪ من الاستهلاك اليومي للنفط، وأن ذلك سيؤدي إلى أخطر أزمة في الطاقة تشهدها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية، كما طلب نيكسون منحه سلطات واسعة للحد من استهلاك النفط في أمريكا، وسن مشروعات قوانين لمواجهة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة[٤٤].

وفي الوقت نفسه بقيت المملكة العربية السعودية على موقفها الرافض لرفع الحظر النفطي حتى تتم الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، وأن تلتزم الولايات المتحدة بتنفيذ مثل هذا القرار، وصدر عن وزراء النفط العربي بيان بهذا المعنى في ٨ ديسمبر عام ١٩٧٣م[٤٥].

كان من الصعب على الولايات المتحدة في ظل هذا الإصرار العربي أن تضحي بعلاقاتها المتميزة مع دول الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية، أو أن تغامر بمصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، مع الأخذ في الحسبان الموقف السوفيتي والأوروبي المؤيد للحقوق العربية، ومن ثم لم يكن من الحكمة أن تخسر الولايات

(43) David, E Long. op cit, p. 80. Nadav Safran. the War and the Future of the Arab- Israeli Conflict. Foreign Affairs, Vol . 52, No. 2, January 1974, pp. 215-236.

(44) .U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, New Release. November 1973, p.3.

(45) Ward, R.E. Sheehan, op cit. pp. 72-74.

المتحدة الأمريكية العالم أجمع من أجل عيون إسرائيل، ومن ثم وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة لمواصلة جهودها الدبلوماسية إزاء مشكلة الشرق الأوسط.

وقد نجحت الجهود الدبلوماسية لوزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في إحداث نقطة تحول مهمة ١٧ يناير عام ١٩٧٤م عندما ظفر كيسنجر بالاتفاق المصري - الإسرائيلي على خطة لفك الاشتباك بين قواتهما على طول القناة، الأمر الذي أدى إلى أن تبدي دول الخليج العربي موقفًا أكثر مرونة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن الشيخ اليماني أن حكومته كانت تعلم أن الشركات النفطية ستتحايل على الحظر النفطي، ومع ذلك لجأت إليه ليكون مجرد تحرك سياسي لإظهار الغضب السعودي. ولأن التحركات السابقة قد نجحت فإنه لم تعد هناك ضرورة للقيام بخطوات أكثر، كما أشار وزير النفط السعودي إلى أنه قد حدث تحول مهم في السياسة النفطية السعودية، وأن المملكة العربية السعودية مستعدة الآن لاتخاذ خطوات لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع أي ضرر جوهري للاقتصاد العالمي(٤٦)، وكان الموقف السعودي المعلن يتم في إطار من التنسيق مع الدول العربية الأخرى في الخليج؛ إذ عبرت الأخيرة في غضون ذلك أن مدى النجاح الأمريكي في التوصل إلى حلول مرضية للعرب تضمن حقوقهم المشروعة سيوازيه تجاوب مثمر مع السياسة الأمريكية في مجالات النفط وغيرها(٤٧).

على أي حال، فقد نجحت مساعي السادات لدى الملك فيصل بضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودعت مصر والمملكة العربية السعودية الدول العربية

(46) Melvin A. Conant , " Access to Oil In: J.C Hurewitz (ed) Oil , the Arab - Israeli Dispute and the Industrial World : Horizons of Crisis, Westview press, Boulder, Colorado , 1976, pp. 80-82 .

(47) Ibid., p. 83.

الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوابيك" إلى الاجتماع في مارس ١٩٧٤م، وخلال اجتماع عاصف لوزراء نفط المنظمة اتخذ القرار في ١٨ مارس ١٩٧٤م برفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة على أن يجتمع الوزراء المعنيون في أول يونيو في القاهرة لمراجعة الموقف(٤٨).

وهكذا ألغي استعمال السلاح النفطي، وكان من الصعب جدًا بعدئذ إعادة سحبه من غمده إلا في حالة استئناف الحرب، وهكذا أيضًا نجح كيسنجر في أن يبطل استعمال أقوى سلاح في الترسانة العربية - ربما باستثناء اللجوء إلى الخيار العسكري - يمكن استعماله لتحقيق المطلب العربي.

السياسة السعودية تجاه التدابير الأمريكية:

كانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وما نتج عنها من تداعيات تمثل نقطة تحول كبرى ليس في تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية فقط، وإنما في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوجه عام، إذ اتضح للإدارة الأمريكية بأنه لم يعد من الممكن الاكتفاء والمحافظة على تفوق إسرائيل ضمانًا لمنع نشوب حرب في المنطقة، ولم يكن هذا يعني تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياساتها في المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري، ولكنه كان يعني ضرورة العمل على استكمال هذا التفوق العسكري بعمل سياسي أميركي يبطل أو يقلل من الأسباب المؤدية للحرب، وذلك باتخاذ تدابير تعد كافية لتخفيف وطأة الوضع على العرب وتعزيز المصالح الأمريكية بأقل قدر من التنازلات الإسرائيلية.

كانت الدبلوماسية الأمريكية تعتقد دائمًا أن منطقة الخليج

(48) Rbozywski, T.M. the Economics of Oil Crisis. Trade Policy Research Center, London 1975. pp. 73-74.

العربي بعيدة عن التأثر بالصراع العربي - الإسرائيلي، على الرغم من أن القضية الفلسطينية كانت وما تزال تشكل هاجسًا قوميًا لحكام أقطار الخليج العربي، كما تعتقد أيضًا أنه من الممكن احتواء الغضب السعودي في أشد صوره بإصدار بعض التصريحات المطمئنة والوعود الجاهزة، بيد أن السلوك الخليجي أثناء حرب عام ١٩٧٣م قد غيَّر الإستراتيجية الأمريكية كافة حيال هذه القضية، وأدركت الإدارة الأمريكية أن المملكة العربية السعودية معنية بالدرجة الأولى بالنزاع العربي- الإسرائيلي، وليست ببعيدة عنه، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى نحو إيجاد تسوية محددة للنزاع في محاولة لربط دول الخليج بتلك التسوية، من أجل تحييد القضية الفلسطينية في المستقبل بحيث لا يكون لها تأثير سلبي مباشر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عمومًا، والخليج على وجه الخصوص، ولا سيما بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن قادة المملكة العربية السعودية يعدون عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية بوصفها قضيتهم السياسية الرئيسة، وأن مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي أكثر من أية قضية أخرى أثرت سلبًا في شعور الخليج قادة ومواطنين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[٤٩].

على أي حال فقد ظلت قضية فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي تمثل جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتنعكس بشكل مباشر على مستقبل العلاقة الخاصة بينهما، وينطلق الموقف السعودي في هذه القضية من جملة أسباب، هي:

أ - تحتل القضية الفلسطينية مكانًا بارزًا في السياسة الخارجية السعودية، وذلك أنها تشكل أساسًا لتوجهات المملكة عربيًا

(49) Elias Shoufani. Israel and the Gulf. In: Rashid Kalidi and Camille Mansour. Palestine and the Gulf. Institute for Palestine Studies, International Seminar IPS, Beirut 1980, P.294.

وإسلاميًا؛ نظرًا لوجود القدس الشريف بها وهو أحد أهم المراكز الدينية بالنسبة للمسلمين.

ب - تأثير الأوليات الدينية في سياسة المملكة العربية السعودية، والاهتمام بدور المملكة بوصفها دولة تجد نفسها في الموقع الريادي للعالم الإسلامي، والمدافع الأول عن القيم الإسلامية، ولإدراكها أن ذلك يشكل أساسًا لسياستها العربية والإسلامية، الأمر الذي يدفع المملكة العربية السعودية لأن تولي هذه القضية أهمية خاصة.

ج - هناك شعور سعودي بوجود تهديد إسرائيلي مباشر لأمن المملكة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م لجزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في خليج العقبة التابعتين للسعودية، على أساس أن البحر الأحمر يعد أحد المسالك المحتملة لعدوان إسرائيلي على المملكة العربية السعودية فضلاً عن حوادث خرق إسرائيل لأجوائها مرات عديدة(٥٠).

ويضاف إلى هذه الأسباب ما تشعر به المملكة العربية السعودية من ضرورة عودة الحق العربي في الأراضي الفلسطينية، وإعطاء الشعب العربي حقوقه المشروعة في تلك الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية.

الرؤية السعودية للسلام في الشرق الأوسط:

لقد طغت المشكلة الفلسطينية على طبيعة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أعقاب حرب أكتوبر،

(٥٠) د. وليد حمدي الأعظمي: "العلاقات الأمريكية وأمن الخليج من وثائق غير منشورة (١٩٦٨-١٩٩١م)"، ص ١٩٣-١٩٤م.

- راجع أيضًا: د. رأفت غنيمي الشيخ: مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، بحث منشور بالمجلد الثاني لأعمال الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة الكويت، والتي جاءت تحت عنوان (مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك) منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، مارس ١٩٨١م، ص ٢٩٩ .

وأنه ما من لقاء يجمع مسؤولاً سعوديًا بآخر أمريكي إلا وتطرح المملكة العربية السعودية هذه القضية، ولكن السؤال الذي يبرز بإلحاح هو إلى أي مدى يمكن أن تشكل إسرائيل تهديدًا مباشرًا، أو بديلاً للأمن الوطني السعودي ؟

وللإجابة عن سؤال كهذا لا بد أن يؤخذ في الحسبان المعطيات الجغرافية، والسياسية، والإستراتيجية، والقومية أيضًا، فالمملكة العربية السعودية تعد من أقرب الدول العربية إلى إسرائيل من ناحية خليج العقبة مع الحدود الأردنية، وتحديدًا عند جزيرتي (تيران وصنافير) المحتلتين إسرائيليًا منذ عام ١٩٦٧م، وهما في الأصل جزء من أراضي المملكة العربية السعودية، وتخلت عن إدراتهما لمصر في منتصف الخمسينيات مع بقائهما تحت السيادة السعودية. ومنذ عام ١٩٧٧م حاولت السعودية دون جدوى استعادتهما إلى أن تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على انسحاب الثانية من الجزيرتين عام ١٩٨٢م شريطة خضوعهما لإشراف دولي[٥١] وفق مقتضيات اتفاقية كامب ديفيد التي أخضعت الجزيرتين لقوات الأمم المتحدة.

ومما لا ريب فيه أن الانفلات السياسي الذي يعم المنطقة من جراء تفاقم الصراع بين العرب وإسرائيل سوف يشمل ضمن تهديداته المملكة العربية السعودية، بدعوى أن إسرائيل تدرك حجم القدرات التسليحية السعودية، والتي لا بد أن تصب في صالح الميزان الإستراتيجي العربي، وقد شكلت مثل هذه الأيديولوجية الضاغطة مصدر قلق دائم لإسرائيل التي لم تتورع عن الإعلان صراحة عن جم غضبها مع كل صفقة تبرمها، أو تتسلمها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية. وتمشيًا مع النهج الاعتدالي الذي تسلكه المملكة العربية السعودية فقد حرصت على طمأنة الرأي العام الدولي حيال هذه الصفقات، وقد صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز

(٥١) د. هالة سعودي: العلاقات الأمريكية – السعودية، واقعها ومستقبلها. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٧٦، يونيو ١٩٨٥م، ص ٤٦.

وزير الدفاع والطيران والنائب الثاني لرئيس الوزراء قائلاً: "إننا دعاة سلام، وقد وهب الله العقل والحكمة لشعوب العالم؛ لتقف معنا في قضيتنا العادلة، ولذلك فنحن نتفادى الحرب بالسلام"(٥٢).

وفي ظل هذه الظروف لم يكن مفاجئًا أن تسهم اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعها في ١٩٧٨/٩/١٧م رئيس الوزراء الإسرائيلي بيجين، والرئيس السادات، والرئيس كارتر شاهدًا، في فتور العلاقات السعودية بل والخليجية – الأمريكية، لعدم

تضمنها حلولاً مرضية للعرب بشأن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع (غزة)، وعبثًا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع السعودية بجدوى التفاوض مع إسرائيل. وفيما عدته الأوساط السياسية انتصارًا كبيرًا للسياسة الخارجية الأمريكية، هوجمت المعاهدة بضراوة في معظم أنحاء الشرق الأوسط، في حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وفدًا رفيع المستوى إلى المملكة العربية السعودية في أعقاب المعاهدة، وقد ضم هذا الوفد زبيجنو بريزنسكي مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ووكيل وزارة الخارجية وارن كريستوفر، والجنرال ديفيد جونز رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان، من أجل الحصول على تأييد المملكة لمعاهدة السلام(٥٣)، بيد أنها كانت محاولة غير ناجحة، ووصفت العلاقات في حينها بعبارة: "بقيت الصداقة واضمحلت الثقة بين الطرفين"(٥٤).

أسهمت اتفاقيات كامب ديفيد في فتور العلاقات السعودية بل والخليجية - الأمريكية، لعدم تضمنها حلولاً مرضية للعرب

(٥٢) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٥م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ١٩٧٩م، ص ٣٠٨.

(٥٣) النشرة الإستراتيجية: لندن، العدد الثامن، ٨ مايو ١٩٨٠م.

(٥٤) وليد حمدي الأعظمي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

كانت المملكة العربية السعودية تنظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط نظرة شمولية، تهدف إلى تحرير جميع الأراضي العربية التي احتلت من جراء العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، وترى في القضية الفلسطينية، وتحديدًا تحرير القدس الشريف، من أولويات صنع هذا السلام، وأي مزايدة تعد مضيعة للوقت. ومن هذا المنطلق أيدت المملكة العربية السعودية الجهود المصرية المبذولة في أعقاب حرب عام ١٩٧٣م الساعية إلى تحقيق السلام المطلوب، بيد أن سعي مصر لتحقيق سلام منفرد بعد أن رفض العرب مقترحات كامب ديفيد بشأن القضية الفلسطينية، قد أدى إلى بروز وجهتي نظر عربيتين: الأولى مصرية تهدف إلى تحرير جميع ترابها الوطني، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على الصعيد الفلسطيني وباقي الأراضي المحتلة، والثانية عربية تحاول جعل القضية الفلسطينية، والقدس من أولويات صنع السلام، وهو ما أيدته المملكة العربية السعودية، وأكدت عليه قمة بغداد عام ١٩٧٨م. وقد صرح الملك فهد - حفظه الله - لمجلة نيوزيوك " بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٧٩م قائلاً: "كانت محادثات كامب ديفيد تهدف لإحلال السلام، وبما أننا ندافع عن السلام فقد أيدنا هذه المحادثات، غير أن النتائج لم ترض الشعب الفلسطيني الذي هو جوهر القضية...، وهو ما يشكل الفارق"(٥٥).

وتستند وجهة النظر السعودية في رفضها لاتفاق كامب ديفيد - بحسب المفهوم السابق - على أن القبول بها يعني القبول بالتسوية التي تضمنتها في حين أنها لا تعبر عن صيغة نهائية للسلام، كما أنها لم تحقق السلام العادل والشامل خاصة على صعيد لب النزاع

(٥٥) د. هالة سعودي: المرجع السابق، ص ٥٧.

- د. هيثم كيلاني: الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية (مكانة إسرائيل ودورها الثابت) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٨٥، أغسطس ١٩٨٨م، ص ٤٧.

وجوهره، وهي القضية الفلسطينية(٥٦).

ومن ناحية أخرى كان الرفض السعودي لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل قد أحدث ردود فعل غاضبة، فقد صرح مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢٦ مارس عام ١٩٧٩م :"إن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصبًا في مطالبها بفصل القدس عن الدولة اليهودية، ومن الوهم جعل السعودية دولة معتدلة"(٥٧).

إن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصبًا في مطالبها بفصل القدس عن الدولة اليهودية

ومع مطلع الثمانينيات أعلنت المملكة العربية السعودية في السابع من أغسطس عام ١٩٨١م على لسان الأمير فهد بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء - آنذاك - عن مبادرة تهدف إلى تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط، وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تحمل موقفًا علنيًا وعمليًا أيضًا يهدف إلى تسوية المشكلة مع إسرائيل؛ مما يعد انعكاسًا سعوديًا أعمق من أي وقت مضى في مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي، كما شكلت هذه المبادرة أيضًا المحاولة الأولى منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي تطرح فيها وجهة نظر عربية أكثر تكاملاً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي. وإذا كانت مؤتمرات القمة العربية في بغداد وعمان قد طغى عليها رفض الخطوات المصرية للسلام مع إسرائيل، فإن المقترحات السعودية تتحرك خطوة أبعد من ذلك بتحديد نقاط معينة أو إجراءات محددة لتكون أساسًا لحل

(٥٦) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية - الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

- Public Papers of the Presidents of the United States , Jimmy Carter, Vol. 1 Washington D.C. 1980, P. 450.

- New York Times , May 1979,P.2 .

(٥٧) غسان سلامة: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

الصراع، وتنتقل من مطلق التعميم إلى منطلق التحديد للخطوات والأهداف.

وقد تضمنت المقترحات التي أدلى بها الأمير فهد ثماني نقاط أساسية تمثل خطوات لتسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، وهي:

١ - انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م في الشرق الأوسط.

٢ - إزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وجميع الأراضي المحتلة الأخرى.

٣ - منح حرية العبادة لجميع الطوائف الدينية في الأراضي المقدسة.

٤ - الاعتراف بحق المليوني لاجئ الفلسطينيين بالعودة والتعويض للذين لا يرغبون في العودة.

٥ - وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة مدة انتقالية تستمر أشهرًا قليلة.

٦ - إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أن يكون القطاع الشرقي من القدس عاصمة لها.

٧ - الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام.

٨ - ضمان أي اتفاق من قبل الأمم المتحدة أو بعض أعضائها.

وحقيقة الأمر أن المقترحات السعودية هذه قد جاءت تتويجًا لسلسلة من العمليات الدبلوماسية الناجحة التي استهدفت الحد من غلواء التطرف السياسي في الشرق الأوسط، ومحاولة ضبط الانفلات الواضح هناك، وفي مرحلة كان الدور المصري فيها قد تمت محاصرته وتطويقه من جراء فقدانه للتعاون العربي حياله، ومن ثم تشكل هذه المقترحات في التحليل الأخير اضطلاع المملكة العربية السعودية بالدور القيادي للنظام السياسي العربي، وتملك زمام

المبادرة حيال قضاياه الملحقة وفق المعطيات الآتية:

أولاً: جاء هذا التحرك السعودي تتويجًا لعدد من الخطوات السعودية التي دعمت بشكل أو آخر الدور القيادي السعودي في المنطقة، ومن ذلك الدور السعودي في الأزمة اللبنانية وما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود في إطار لجنة المتابعة العربية، دورها في أزمة الصواريخ السورية الإسرائيلية، الدور السعودي في التوصل إلى وقف إطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل جنوب لبنان، التعهد بإعادة بناء المفاعل النووي العراقي على نفقتها الخاصة، الانتهاء من إنشاء مجلس التعاون الخليجي وما يمثله ذلك من دعم للدور السعودي بوجه عام.

ثانيًا: جاءت المقترحات السعودية في مدة تسودها الدعوة إلى التضامن العربي، والعودة إلى وحدة الصف العربي، وخاصة ضرورة التوصل إلى اتفاق على أسس الإستراتيجية العربية للتعامل مع قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بعد ما أثارته الخطوات المصرية الإسرائيلية من خلافات وخاصة بعد ما أعلنه المسؤولون المصريون من أنه وجدت دول جبهة الصمود نفسها منغمسة في قضايا فرعية تشغلها إلى حد كبير عن التفرغ للقضية العربية.

ثالثًا: جاءت مقترحات المملكة العربية السعودية بعد يوم واحد تقريبًا من زيارة الرئيس السادات لواشنطن في أوائل أغسطس الماضي، وإعلان الإدارة الأمريكية بصورة واضحة دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس اتفاقيات كامب ديفيد بعد تردد نسبي من جانبها سيطر على الشهور الأولى لتولي ريجان للسلطة.

رابعًا: ومن جهة أخرى فإن المقترحات السعودية صدرت وسط الضجة التي يشهدها المجتمع الأمريكي وعمليات الضغط والضغط المضاد من أجل صفقة الأسلحة الأمريكية التي تقدر بحوالي ٥.٨

بليون دولار، والتي تتضمن (١٠) طائرات طراز أواكس للإنذار المبكر وحوالي (٦٠) طائرة من طراز أف ١٥ للسعودية، وخاصة معارضة إسرائيل واللوبي الصهيوني للصفقة، وقد صاحب المقترحات السعودية تصريحات للأمير فهد، ثم تصريحات للأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي تحث كلها الولايات المتحدة الأمريكية على إتمام الصفقة.

المقترحات السعودية صدرت وسط الضجة التي يشهدها المجتمع الأمريكي وعمليات الضغط والضغط المضاد من أجل صفقة الأسلحة الأمريكية

ومهما يكن من أمر فقد تباينت ردود الأفعال العربية والدولية حيال المبادرة السعودية، فأما مصر فعدتها خطوة مهمة على طريق تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وهو ما عبر عنه وزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس غالي، وكان السادات يرى ضرورة الانتقال بها من مرحلة التصريحات إلى الممارسة العملية، في حين وقفت بعض الدول موقفًا متحفظًا بيد أن المواقف العربية الإيجابية الأخرى قد أعطت المبادرة زخمًا قويًا وبعدًا دوليًا، استحال معه تجاهلها أو نسيانها، إذ أدرجت المقترحات السعودية على جدول أعمال دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم في الطائف بتاريخ ٣١ أغسطس، سبتمبر ١٩٨١م الذي أوصى بضرورة عرض هذه المقترحات على القمة العربية القادمة والمقررة في الرباط في نوفمبر ١٩٨١م.

تابعت الدبلوماسية السعودية باهتمام بالغ ردود الأفعال كافة بشأن مبادرتها المقترحة، ولا ريب أنه قد أتيحت مناسبات عديدة لاستكمال الإيضاحات بخصوص ما عرف لاحقًا بـ "مشروع الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط "[٥٨].

(٥٨) راجع: منير الهور وطارق الموسى: "مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية"، دراسات فلسطينية، ١٩٨٤م، ص ٢٩٨.

وقد وضع الأمير فهد ثلاثة شروط أساسية يجب على الولايات المتحدة الالتزام بها من أجل تحقيق السلام الدائم والشامل، هي[٥٩]:

١ - إيقاف المساعدات غير المحددة التي تقدمها لإسرائيل.

٢ - وضع حد لغطرسة إسرائيل.

٣ - الاعتراف بالعنصر الفلسطيني بوصفه الركن الأساس في معادلة السلام.

وكانت الدول العربية المجتمعة في قمة فاس في سبتمبر ١٩٨٢م قد تبنت مشروع الأمير فهد، بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه تمثلت في تعديل صيغة الاعتراف بإسرائيل ضمنًا بصيغة أقل مباشرة، والدعوة الأكثر وضوحًا لارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بعملية التسوية[٦٠]، وسُمِّي هذا التعديل بمشروع السلام العربي الذي رفضته إسرائيل أيضًا بدعوى أنه يشكل تهديدًا لوجود إسرائيل وتصفيتها مرحلة بعد أخرى[٦١].

على أي حال فإن مبادرة الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط، قد أضافت بعدًا إستراتيجيًا جديدًا للملكة العربية السعودية، بحسبانها دولة مهمة قادرة على ممارسة العمل السياسي بمرونة تتيح لها أداء دور بارز أكثر إيجابية بحكم ثقلها، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذا أهميتها في المحيطين العربي والإسلامي، وهو البعد الذي أثار اهتمام الإسرائيليين على أكثر من صعيد، وبرزت تحليلاتها لترى أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك تأثيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أن السعوديين يملكون قوة مستقلة في المجتمع الدولي[٦٢].

(٥٩) مجلة المستقبل، بيروت، العدد ٢٤٧، ١٩٨١/١١/١٤م، ص ٣٢.

(٦٠) جريدة القبس، العدد ٢٣٧٠٧ في ١٩٨٢/٩/٧م، ص ١.

(٦١) منير الهور، وطارق الموسى، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٦٢) وليد الأعظمي: " العلاقات السعودية - الأمريكية وأمن الخليج، في وثائق غير منشورة ١٩٦٥-١٩٩١م"، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢م، ص ١٤٥.

ومضت الدراسات الإسرائيلية[٦٣] شوطًا أبعد في تحليلها للدور السعودي ترى فيه أن المفتاح الذي قد يتيح الدعم الأمريكي لتقرير المصير الفلسطيني، هو المملكة العربية السعودية، وهي الدولة التي تخشاها إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط؛ لأن المملكة العربية السعودية ترى أن القضية الفلسطينية ومكانة القدس هما عنصران جوهريان في الصراع العربي - الإسرائيلي، ومكمن الخطورة هو أن للمملكة العربية السعودية تأثيرًا متعاظمًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا أعلنت إسرائيل مستوى المجابهة المباشرة مع السعودية، على أنها أصبحت تعدها من دول المواجهة، بغية نفي صفة الاعتدال عن المملكة، وبدأت التحرش بالمصالح السعودية لدفعها نحو المواقف الأكثر تطرفًا مما يتعارض مع مشروع السلام الذي تطرحه[٦٤].

كان من النتائج غير المباشرة أيضًا لمبادرة الأمير فهد، ارتفاع قيمة الإدراك الإستراتيجي الأمريكي حيال السياسات المتبعة في الشرق الأوسط التي فوجئت بأن المملكة العربية السعودية عندما تضطر إلى الاختيار بين التزاماتها العربية، ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لا تتردد في تأييد الموقف العربي وتسخير قوتها الاقتصادية دعمًا لهذا الموقف، وهو التحليل الذي أفضى في الأخير إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية لأن تثبت لأصدقائها العرب خاصة المملكة العربية السعودية اهتمامها بتحريك قضية الشرق الأوسط بطرح مبادرة سلام جديدة عرفت بمبادرة "ريغان" التي رفضتها الأطراف المعنية؛ لأنه لا يحقق متطلبات السلام المزعوم.

(٦٣) روبرت، ج، برنفر: " القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية: المشكلات والخيارات"، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ٢٠ نيقوسيا، قبرص، ط ١، ١٩٨٣م، ص ١٦.

(٦٤) النشرة الإستراتيجية، لندن، المجلد الثاني، العدد الحادي والعشرون، ١٩/١١/١٩٨١م، ص ١٣.

وهكذا إذًا ظل مشروع الأمير فهد محور السياسات الحاكمة للصراع العربي- الإسرائيلي، والاقتراح شبه الوحيد طيلة الثمانينيات، بل إن الأمر اللافت للانتباه حقًا هو أن التطورات التي حدثت في القضية الفلسطينية تنطوي في جانب كبير منها على المقترحات السعودية، ولم تخرج عنها إلا قليلاً، الأمر الذي يعني توفيقًا ونجاحًا مهمًا للدبلوماسية السعودية في واحدة من أعقد المشكلات العصرية.